



OIC/COMCEC-FC-31/2015

الأصل: إنجليزي

## تقرير

# الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن تنفيذ برنامج العمل العشري للمنظمة

## مقدم إلى

الاجتماع الحادي والثلاثين للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك

أنقرة، الجمهورية التركية

13 – 15 مايو 2015

الصفحة	المحتويات	الرقم
	تقديم	أولا
	التجارة البنينية الإسلامية	ثانيا
	التعاون في مجال النقل	ثالثا
	الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية	رابعا
	التوظيف والقدرة الإنتاجية	خامسا
	تنمية قطاع السياحة	سادسا
	التعاون في القطاع المالي	سابعا
	دور القطاع الخاص	ثامنا
	الصناديق الخاصة والبرامج الاقتصادية الإقليمية	تاسعا
	المساعدات المقدمة للدول الأعضاء والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء	عاشرا
	التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى	حادي عشر
	خاتمة	ثاني عشر

**أولاً: تقديم**

1- في سنة 2014، تجددت الأنشطة من أجل تنفيذ مختلف القرارات المتعلقة بالتعاون البيئي الاجتماعي الاقتصادي في إطار منظمة التعاون الإسلامي. فبالإضافة إلى سلسلة الإجراءات التي اتخذتها مختلف مؤسسات المنظمة، من خلال مشاريع قائمة تتعلق بالتجارة والبنى التحتية والتنمية الزراعية والصناعية والتمويل الأصغر، عُقد منتدى منظمة التعاون الإسلامي الأول للاستثمار في آسيا الوسطى، وأطلقت جائزة مدينة السياحة في منظمة التعاون الإسلامي، وقُدّم اقتراح بعقد منتدى منظمة التعاون الإسلامي المتعدد الأطراف حول معايير الحلال وشهادات التوثيق والتصديق، مما يبشر بمشاركات جديدة في إطار منظمة التعاون الإسلامي في مجالات التجارة وتنمية قطاع السياحة والتكامل الإقليمي.

2- ونظراً لاستكمال متطلبات تدشين آلية تسهيل التجارة المتمثلة في نظام الأفضلية التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي، فإن جميع المشاركين من المنظمة في هذا المشروع قد بلغوا الآن وضعا أفضل للاستفادة من وسيلة خفض التعرفة هذه في تعزيز المبادلات التجارية البيئية في إطار المنظمة. وقد تم كذلك تحسين الترتيبات القائمة لتعزيز هياكل المؤسسة المتخصصة الجديدة المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي للأمن الغذائي وهي المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، وذلك من خلال عقد الاجتماع التشاوري لكل من الموقعين الـ 21 والدول الأعضاء الأخرى في المنظمة، في جدة بالمملكة العربية السعودية يوم 13 يناير 2015.

3- وعليه، يركز هذا التقرير على الجهود التي بُذلت في ضوء قرارات المنظمة ذات الصلة، وبرنامج العمل العشري، ومختلف اتفاقات المنظمة المتعددة الأطراف. كما يلخص التقرير مختلف أنشطة المنظمة المعنية العاملة في مجال التعاون الاجتماعي الاقتصادي في إطار تجديد تأكيد أهمية التنسيق بين الوكالات بهدف تعزيز التلاحم ونجاحة برامج المنظمة. كما يتضمن التقرير ما يلزم من توصيات للدول الأعضاء في المنظمة للنظر فيها مع إشارة خاصة إلى الأنشطة التي تتطلب إجراءات قطرية وقرارات رفيعة المستوى من أجل التعجيل بتنفيذها على نحو فعال.

**ثانياً: التجارة البيئية الإسلامية**

4- خلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت المنظمة إيلاء الأولوية لتنفيذ برامج ومبادرات في مجال تمويل التجارة وتأمين ائتمان الصادرات وتعزيز التجارة من خلال المعارض التجارية والمعارض المتخصصة وتطوير السلع الاستراتيجية واتخاذ تدابير لتسهيل التجارة. وقد تواصلت المبادلات التجارية البيئية في إطار المنظمة حيث سجلت نمواً منذ تقديم آخر تقرير في أبريل 2013. وقد حقق إجمالي حجم التجارة للدول الأعضاء في المنظمة زيادة طفيفة قدرها 1.41%، إذ انتقل من

4.126.01 تريليون دولار أمريكي في 2012 إلى 4.184.08 تريليون دولار أمريكي في 2013. كما بلغ حجم التجارة البينية في إطار المنظمة 778.75 مليار دولار أمريكي في عام 2013 مقارنة بـ 751.68 مليار دولار أمريكي في عام 2012، مسجلا بذلك زيادة قدرها 3.6%. وفي الوقت نفسه، ارتفع نصيب التجارة البينية في إطار المنظمة من إجمالي تجارة الدول الأعضاء من 18.45% في عام 2012 إلى 18.70% في عام 2013، أي بزيادة 1.33%.

### تعزيز التجارة:

5- وعليه، نظمت منظمة التعاون الإسلامي، من خلال مؤسساتها المعنية، المعارض التجارية والمعارض المتخصصة التالية، بغية تعزيز المبادلات التجارية وزيادة فرص الحصول على سلع ومنتجات من الدول الأعضاء في المنظمة:

- المعرض التجاري الرابع عشر للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، طهران الجمهورية الإسلامية الإيرانية، 28 أكتوبر - 1 نوفمبر 2013: شهد هذا المعرض مشاركة نشطة من نحو 300 مؤسسة من 24 دولة عضو. وكانت أبرز البلدان العارضة: أذربيجان وبنغلاديش والقمر واندونيسيا وإيران والعراق وكازاخستان والكويت وماليزيا ومالي والمغرب وباكستان والسنغال وتركيا وتونس وأوغندا والإمارات العربية المتحدة. وقد عرض هذا المعرض الذي شاركت فيه أكثر من 2000 جهة، سلسلة من المنتجات الصناعية خاصة الزراعية والغذائية الزراعية والمعدات المنزلية والمنتجات الكيماوية والعقارات والمصارف ومواد البناء ومنتجات المنسوجات والعطور ومستحضرات التجميل والسيارات. وقد نالت الجمهورية الإسلامية الإيرانية ودولة الكويت واندونيسيا جوائز لمشاركتها رفيعة المستوى.
- إضافة إلى ذلك أتاح عقد الاجتماع الخامس عشر للقطاع الخاص والمنتدى السابع لسيدات الأعمال في منظمة التعاون الإسلامي، على هامش المعرض، الفرصة المنشودة للمؤسسات ورجال الأعمال لإقامة معاملات تجارية وعلاقات شراكة خلال الاجتماع.
- المعرض السابع للصناعات الزراعية التجارية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، جدة المملكة العربية السعودية 13 - 16/4/2014م: أتاح هذا المعرض محفلا لنحو 400 شركة مشاركة من 17 دولة عضو لترويج منتجاتها وتبادل المعلومات حول آخر المستجدات والابتكارات في قطاعي صناعة الغذاء والتغذية.

- حضر المعرض الأول للأثاث والديكور في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، جدة، المملكة العربية السعودية، 11-14/5/2014، عشرون شركة تعمل في مجال صناعة الأثاث والتصميم الداخلي من 11 دولة عضو.

- المعرض الصحي الثاني لمنظمة التعاون الإسلامي، دكار جمهورية السنغال، 26 - 29/6/2014م: شاركت في هذا المعرض 157 شركة وحضره 4600 زائر منهم 2800 مهني من القطاع الصحي من الدول الأعضاء في المنظمة والمجتمعات المسلمة التي تعيش في دول غير أعضاء في المنظمة بحثا عن فرص أعمال تجارية وشراكة.

-6 تتضمن المعارض التجارية والمتخصصة لسنة 2015 تنظيم المعرض التجاري الخامس عشر للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، الذي كان مقررا عقده في كوناكري، جمهورية غينيا، من 28 أكتوبر إلى 1 نوفمبر 2015، والذي سوف يُعقد الآن في الرياض، المملكة العربية السعودية، من 8 إلى 12 نوفمبر 2015. وتم الاتفاق على أن تبحث غينيا استضافة أي دورة لاحقة لهذا المعرض التجاري. وعُقد معرض منظمة التعاون الإسلامي للحج والعمرة في المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، من 16 إلى 20 نوفمبر 2014. كما سيتم تنظيم معرض السياحة الثاني للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، من 19 إلى 21 أكتوبر 2015؛ والمعرض الثامن للصناعات الزراعية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في جدة، المملكة العربية السعودية، من 17 إلى 20 مايو 2015؛ والمعرض الأول للمنتجات العضوية والمحلية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في تونس، الجمهورية التونسية، من 29 أكتوبر إلى 1 نوفمبر 2015.

-7 وما من شك في أن مشاركة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في المعارض التجارية للمنظمة متواضعة نسبيا وأن جهودا يجري بذلها لزيادة رعاية هذه المعارض. وقد عملت الأمانة العامة على توعية جميع مؤسسات المنظمة المعنية العاملة في مجال التجارة والتعاون التجاري بأهمية استكشاف سبل التنظيم المشترك لمعارض المنظمة التجارية التي تعقد مرة كل سنتين.

#### شبكة هيئات منظمة التعاون الإسلامي المعنية بتنمية التجارة:

-8 سعيًا لزيادة تبادل المعرفة والتعاقد والتعاون بين الوكالات الوطنية المعنية بتشجيع التجارة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، عقد الاجتماع الافتتاحي لشبكة هيئات منظمة التعاون الإسلامي المعنية بتنمية التجارة في الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة يومي 17 و18 مارس 2014 برعاية المركز الإسلامي لتنمية التجارة وبالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة الشارقة. وتم الاتفاق في الاجتماع على انعقاد هذا الاجتماع مرة كل سنتين لتحديد مجالات التعاون

المشترك والمشاريع وحشد الأموال لتنفيذها. وفي هذا الصدد، سوف يعقد الاجتماع القادم للشبكة على هامش المعرض التجاري الخامس عشر للدول الأعضاء في المنظمة، المقرر عقده في الرياض، المملكة العربية السعودية، من 8 إلى 12 نوفمبر 2015.

#### تمويل التجارة وتأمين ائتمان الصادرات:

- 9- أسهمت الزيادة المضطردة في عمليات تمويل التجارة التي نفذتها أجهزة المنظمة المعنية إسهاما كبيرا في تحفيز القدرة الإنتاجية والنمو المقدر بين المشاريع المستفيدة في الدول الأعضاء في المنظمة. وثمة مصدر انشغال هام يتمثل إيجا طريقة متينة لضمان حصول المشاريع الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة على تمويل تجاري خاصة في مختلف المناطق شبه الإقليمية في المنظمة.
- 10- خلال العام قيد الاستعراض، واصلت المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة توسيع نطاق عملياتها الموجهة لتطوير التجارة البينية الإسلامية من خلال تنفيذ مختلف المبادرات من قبيل مثل برنامج التعاون والترويج التجاري، ودعم السلع الاستراتيجية، والوصول إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأقل الدول الأعضاء نموا وكذلك البرامج الإقليمية لتنمية التجارة مثل مبادرة المعونة من أجل التجارة للدول العربية.
- 11- اعتمدت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، في إطار دعم التجارة البينية للمنظمة في السلع الاستراتيجية، تمويل مرافق لتوفير المنتجات الزراعية والسلع الغذائية الرئيسية وتمويل التصدير في كل من بوركينا فاسو والكاميرون وغامبيا ومالي ونيجيريا والسنغال وتوجو وزمبابوي، بمبلغ إجمالي قدره 333 مليون دولار أمريكي. وفي 2013، اعتمدت المؤسسة 19 عملية للقطاع الزراعي، بمبلغ إجمالي قدره 566 مليون دولار أمريكي وهو أعلى قليلا من السنة السابقة. وفي الثمانية أشهر الأولى من 2014 بلغ إجمالي تمويل المؤسسة لعمليات القطاع الزراعي 386 مليون دولار أمريكي. وإضافة إلى السلع الزراعية، واصلت المؤسسة دعم الدول الأعضاء في مجال إمدادات سلع استراتيجية أخرى من قبيل البولي إيثيلين والبوليبروبيلين والنفط.
- 12- يعد دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة أحد ركائز استراتيجية المؤسسة باعتباره جزءا من تكليف المنظمة رفيع المستوى. وتحقيقا لذلك، تمد المؤسسة خط تمويل وتمويل مرابحة على مرحلتين مركبة (تمويلين مرابحة على مرحلتين) لمصارف محلية توفر بدورها التمويل لمشاريع صغيرة ومتوسطة في معاملات تمويل تجارة محددة. وفي 2013 قدمت المؤسسة 125 مليون دولار أمريكي في إطار هذه الآليات التي ارتفعت إلى 385 مليون دولار أمريكي في الثمانية أشهر الأولى من 2014.

13- تضاعفت اعتمادات المرافق التي قدمتها المؤسسة من 2.5 مليار دولار أمريكي في 2008 إلى 5.1 مليار دولار أمريكي في 2014. وعليه، بلغ حجم اعتمادات تمويل التجارة التي قدمتها المؤسسة على مدى السنوات السبع الأخيرة، 25 مليار دولار أمريكي. وتمكنت المؤسسة من استقطاب عملاء جدد ودخلت في بلاد جديدة وفقا لاستراتيجية التنويع التي تتبعها المؤسسة سعيا لزيادة عدد العملاء وتوسيع نطاق عملياتها.

14- كذلك وسعت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات نطاق عملياتها التجارية من خلال تشجيع تدفق الاستثمار بين الدول الأعضاء. وتسعى لتحقيق ذلك من خلال تقديم خدمات تأمين استثمار وائتمان صادرات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، إلى المصدرين والمؤسسات المالية والمستثمرين لتأمين مخاطر عدم سداد استحقاقات التصدير الناجمة عن مخاطر تجارية أو غير تجارية وسياسية. كما تقدم خدمات إعادة تأمين إلى وكالات ائتمان الصادرات التابعة للدول الأعضاء.

15- ارتفعت عمليات المؤسسة لتأمين الأعمال بنسبة 9% في 2013 لتبلغ 3.4 مليار دولار أمريكي، بينما انخفضت الالتزامات الجديدة انخفاضا طفيفا بنسبة 3% من 2.3 مليار دولار أمريكي في 2012 إلى 2.2 مليار دولار أمريكي في 2013. وسهلت هذه الأنشطة عمليات التجارة وتدفق الاستثمار التي بلغت إجمالا 4.8 مليار دولار أمريكي و 1.9 مليار دولار أمريكي على التوالي في 2013. ومنذ إنشاء المؤسسة بلغ الإجمالي التراكمي لاعتمادات التأمين التي صدرت 20.2 مليار دولار أمريكي وبلغت إجمالي الأعمال المؤمنة 17.9 مليار دولار أمريكي حيث بلغ إجمالي معدل المطالبات 25% وهو أقل بكثير من المعدل السائد في هذه الصناعة. وكانت أكثر ست دول أعضاء استفادت من خدمات المؤسسة منذ إنشائها المملكة العربية السعودية (25.7%) والبحرين (11.9%) والإمارات (11%) ومصر (8.6%) وباكستان (7%) وتركيا (4.7%).

### تسهيل التجارة

16- كما جددت الأمانة العامة دعوتها للدول الأعضاء لتنفيذ مختلف صكوك التجارة متعددة الأطراف السارية بين الدول الأعضاء في المنظمة.

17- خلال السنة قيد الاستعراض، صدقت كل من مملكة البحرين ودولة الكويت قواعد المنشأ الخاصة بنظام الأفضلية التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي. وقدمت المملكة المغربية قائمة منتجاتها المدرجة في إطار نظام الأفضلية التجارية للمنظمة في يوم 2014/7/18. ومن ثم يمكن للجنة المفاوضات التجارية المعنية بنظام الأفضلية التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي، أن تتخذ لبدء عمل هذه الآلية الخاصة بمنظمة التعاون الإسلامي لتسهيل التجارة فورا. وقد ألحق بهذا التقرير

وضع توقيع وتصديق اتفاقيات منظمة التعاون الإسلامي الاقتصادية حتى 2014/2/30. وفي هذا الصدد نظم مكتب تنسيق الكومسيك، بالتعاون مع اتحاد غرف التجارة في تركيا ندوة للدول الأعضاء المشاركة في نظام الأفضلية التجارية للمنظمة في أنقرا، تركيا، يومي 26 و 27/1/2015 لبحث المستجدات قبل بدء العمل بهذا النظام.

18- وعليه، يتعين تجديد الدعوة للدول الأعضاء التي لم تكمل بعد عمليات التوقيع والتصديق على اتفاقيات المنظمة الاقتصادية إلى القيام بذلك في أقرب فرصة مناسبة. وفي الإطار نفسه، قد ترغب الدول الأعضاء التي وقعت وصدقت نظام الأفضلية التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي، في تقديم قوائمها وفقاً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس وزراء الخارجية واللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك). ويشمل ذلك تقديم نسب محددة للتخفيض إلى جانب قائمة المنتجات (جداول الإعفاءات)، وعينة من الشهادات ونموذج من الأختام المستخدمة في جماركها وإكمال التشريعات الداخلية والتدابير الإدارية.

19- كذلك، ووفقاً لأهداف تسهيل التبادلات التجارية بين الدول الأعضاء في المنظمة، عقد منتدى منظمة التعاون الإسلامي رفيع المستوى حول تسهيل التجارة ومبادرات النافذة الموحدة من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي، في الدار البيضاء بالمملكة المغربية يومي 25-26/2/2013. حيث تم الاتفاق في المنتدى على إنشاء فريق عمل لدراسة إمكانية ومتابعة إطلاق مبادرة النافذة الموحدة في الدول الأعضاء في المنظمة. كما طلب المنتدى من كل من المركز الإسلامي لتنمية التجارة والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة وضع خارطة طريق، وشروط مرجعية، لتنفيذ هذه المبادرة. وفي هذا السياق يلاحظ أن الدول الأعضاء التالية قد أنشأت نوافذها الوطنية الموحدة: بنين وبوركينا فاسو (قيد التنفيذ) والكاميرون وساحل العاج والإمارات العربية المتحدة وغامبيا واندونيسيا والأردن وماليزيا ومالي (قيد التنفيذ) والمغرب وموزمبيق وأوغندا (قيد التنفيذ) وباكستان وقطر والسنغال وتونس وتركيا.

20- وفي السياق ذاته، ستنظم المملكة العربية السعودية حلقة عمل بشأن آلية النافذة الوحيدة خلال عام 2015. وتهدف الحلقة إلى تعزيز التجارة البينية والاستفادة من تجربة المملكة العربية السعودية في هذا القطاع الهام.

21- وفقاً لقرارات الدورة الثلاثين للكومسيك، نظم مكتب تنسيق الكومسيك بالتعاون مع الاتحاد التركي للغرف وتبادل السلع، ندوة حول تنفيذ قواعد المنشأ الخاصة بنظام الأفضلية التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي، أنقرة الجمهورية التركية (26 و 27 يناير 2015م). وحضر الندوة ممثلو كل من الكويت وعمان وقطر والسعودية والإمارات والأردن وماليزيا والمغرب وباكستان وتركيا كما



حضر هذه الفعالية ممثلون عن الأمانة العامة للمنظمة والمركز الإسلامي لتنمية التجارة والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة ومجلس التعاون الخليجي. وخلال الندوة تم عرض ومناقشة مختلف جوانب تنفيذ قواعد المنشأ المذكورة بما فيها المنتجات التي تشملها ترتيبات الأفضلية التجارية وشهادة المنشأ الخاصة بنظام الأفضلية التجارية المذكور ونقل قوائم الامتيازات ودور القطاع الخاص.

### إجراءات ومعايير منظمة التعاون الإسلامي للأغذية الحلال

22- مراعاة للحاجة لإعادة النظر في القضايا العالقة الخاصة بمعايير منظمة التعاون الإسلامي وإجراءاتها لتصديق وتوثيق الأغذية الحلال، عقدت الأمانة العامة اجتماعاً للتنسيق بين الوكالات في مقر المنظمة يوم 2014/12/8 بحضور ممثل عن كل من مؤسسات المنظمة الثلاث وهي: مجمع الفقه الإسلامي الدولي ومعهد المعايير والمقاييس للبلدان الإسلامية والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة. وعلى ضوء ما سبق، أوصى الاجتماع بعقد منتدى منظمة التعاون الإسلامي لأصحاب المصلحة في الأمانة العامة للمنظمة في جدة خلال السنة.

23- ويتوقع أن يجمع المنتدى المذكور خبراء حكوميين وحكوميين دوليين وغير حكوميين ومؤسسات وأصحاب مصلحة في مجال الأغذية الحلال لمناقشة المواضيع والأهداف التالية: إعداد معايير موحدة للأغذية الحلال من خلال الموازنة بين مختلف المذاهب الإسلامية، والتعاون بين مختلف أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين في قطاع الأغذية الحلال، وتفعيل إجراءات التصديق الحالية من خلال هيكل متفق عليه، وطرق تسجيل أجهزة التصديق، وتحديد إجراءات التوثيق في المنظمة وتفعيلها، ودور القطاع الخاص في تطوير صناعة الأغذية الحلال، وتوسيع نطاق التجارة البينية في إطار المنظمة في قطاع الأغذية الحلال، وتعزيز الأبحاث والتنمية وأفضل الممارسات في قطاع الأغذية الحلال.

### ثالثاً: التعاون في مجال النقل

#### تنفيذ مشروع خط السكة الحديد الرابط بين دكار وبورتسودان:

24- وفقاً للتحالف القائم مع الاتحاد الإفريقي بشأن تنفيذ مشاريع للبنى التحتية في أفريقيا، شاركت الأمانة العامة والبنك الإسلامي للتنمية في قمة دكار لتمويل البنى التحتية في إفريقيا، التي عقدت في دكار، السنغال، يومي 14 و15 يونيو 2014، حيث وافقت القمة على منح أولوية لتمويل مشاريع البنى التحتية الـ 16. وأحد هذه المشاريع المعتمدة هو مشروع تحديث خط سكة الحديد دكار-باماكو، وهو أحد المكونات الرئيسية لمشروع خط السكة الحديد الرابط بين دكار وبورتسودان ومحور نقل الاتحاد الإفريقي الرابط بين دكار وجيبوتي. وبعد القمة، شرعت الأمانة

العامة في إعداد آلية عمل للتشاور بانتظام بين كل من منظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الإفريقي ونياد بشأن المشاريع المذكورة أعلاه وغيرها من القضايا ذات الاهتمام المشترك. ومن شأن ذلك أن يمكن المنظمتين من بذل جهود تتسم بقدر أكبر من التنسيق لحشد مشترك للموارد لتنفيذ مشاريع البنى التحتية المذكورة.

25- وفي تطور ذي صلة، شاركت الأمانة العامة والبنك الإسلامي للتنمية كذلك في منتدى الاستثمار في غرب إفريقيا الذي عقد في دبي، الإمارات العربية المتحدة، يومي 8 و9 سبتمبر 2014. ومن بين المشاريع التي عرضت في المنتدى، حلقة من خط السكة الحديد الرابط بين دكار وباماكو وسيكاسو وبوبو ديولاسو. ويمثل هذا المشروع، الذي يمتد على طول 1793 كلم وبكلفة تقديرية تبلغ 3.5 مليار دولار، شطراً من خط دكار-بورتسودان ودراسة الجدوى الخاصة به موجودة بالفعل. ومن ثم اتخذت الأمانة العامة ترتيبات مع البنك الإسلامي للتنمية لتعزيز تنفيذ مشروع دكار-بورتسودان من خلال حشد أموال للمسار الفرعي للقطار الذي يمتد بين دكار، وباماكو سيكاسو-وبوبو ديولاسو. كما طلبت الأمانة العامة من كل من السنغال ومالي وبوركينا فاسو أن تقدم هذا المشروع العابر للحدود رسمياً إلى البنك الإسلامي للتنمية ليتسنى اتخاذ مزيد من التدبير في هذا الشأن.

26- وفي هذا الصدد، سوف تواصل الأمانة العامة استشعار الدول المعنية الأعضاء في المنظمة بشأن الحاجة لإدخال قطاعاتها الوطنية المختلفة التي يمر بها محور دكار بورتسودان في خططها الوطنية للتنمية وتقديم دراسات الجدوى جيدة الإعداد الخاصة بها لتأمين الدعم الفني والتمويل الملائمين من الدول الأعضاء في المنظمة وشركائها في التنمية.

27- كذلك، حضر ممثل الأمانة العامة تدشين مكون الطريق السريع العابر للصحراء الكبرى في النيجر والذي يراعاه الاتحاد الإفريقي وأدرجت الأمانة العامة تنفيذ هذا المشروع في أجندة تنسيق عملها مع البنك الإسلامي للتنمية.

#### أنشطة الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر

28- عقدت الدورة السادسة والثلاثون للجنة التنفيذية، والدورة السابعة والعشرون للجمعية العامة، للاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر، في دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة يوم 2014/11/12. وتمثلت نتيجة الاجتماع في توقيع مذكرات تفاهم مع ثلاث شركات ملاحية بحرية وبناء سفن وهي الإمارات للتصنيف والشركة العربية لبناء وإصلاح السفن والاتحاد العربي للناقلين البحريين. والهدف من مذكرات التفاهم هو تعزيز التعاون بين هذه المنظمات ومنظمة التعاون الإسلامي في مجال تصنيف السفن والاستشارات الفنية وخدمات التدريب وشهادات النقل البحري وبناء السفن.

## رابعاً: الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية

29- أشادت الدورة الحادية والأربعون لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في المنظمة التي وقعت بالفعل النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي وأكدت الدور الكامن الذي يمكن أن تضطلع به هذه المنظمة، المنشأة حديثاً في إطار منظمة التعاون الإسلامي والمتخصصة في مجال الزراعة والأمن الغذائي، في تفعيل مختلف قرارات وسياسات منظمة التعاون الإسلامي الرامية إلى مكافحة الجوع والفقر في دولها الأعضاء. وفي هذا الصدد، حثت المنظمة الدول الأخرى الأعضاء على استكمال جميع الترتيبات اللازمة للانضمام إلى النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي في أقرب فرصة ممكنة. كما جددت دعوتها للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ومنظمات القطاع الخاص فيها لإيلاء أولوية للاستثمار الزراعي وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا إلى الدول المحتاجة الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

### إنشاء منظمة الأمن الغذائي في كازاخستان

30- إلى غاية 25 مارس 2015، وقعت ثلاثة وعشرون دولة عضواً في منظمة التعاون الإسلامي على النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، وهي: أفغانستان وبوركينا فاسو وبينين وجيبوتي وغامبيا وغينيا وغينيا بيساو وإيران وكازاخستان وليبيا ومالي وموريتانيا والنيجر وفلسطين وسيراليون والصومال والسودان وسورينام والمملكة العربية السعودية وتركيا وأوغندا واتحاد القمر والإمارات العربية المتحدة. وفي نوفمبر 2014، صدق برلمان كازاخستان النظام الأساسي ومهد الطريق للدول الأخرى الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، التي وقعت، لتحذو حذوه.

31- ينص النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي على تطبيقه تطبيقاً مؤقتاً فور توقيع ما لا يقل عن عشر دول أعضاء في المنظمة، ويدخل حيز التنفيذ النهائي فور تقديم عشر دول أعضاء وثائق تصديقها عليه. وحيث إن العدد المطلوب للتوقيع قد اكتمل من أجل التطبيق المؤقت للنظام الأساسي، عقد اجتماع تشاوري بشأن المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي في مقر منظمة التعاون الإسلامي في جدة يوم 13 يناير 2015، حيث استعرض الاجتماع الذي حضرته أطراف موقعة وغير موقعة على النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، الاستعدادات للجلسة الافتتاحية للجمعية العامة للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، المقرر عقدها في أستانا، كازاخستان، في الربع الأخير من عام 2015.

32- هنا الاجتماع كلا من الإمارات وكازاخستان على توقيعهما وتصديقهما مؤخرًا النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي على الترتيب. وأشاد عدد من المندوبين بما قامت به كازاخستان من إجراءات حتى الآن بوصفها البلد المضيف للمنظمة من أجل تعزيز هيكل هذه المؤسسة الجديدة

المتخصصة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي المعنية بالأمن الغذائي. كما أكد الاجتماع أهمية هذه المنظمة بالنظر إلى أهمية الأمن الغذائي في التعاون البيئي في إطار المنظمة وأكد ضرورة تعجيل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بتوقيع النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي وتصديقه. كما بحث الاجتماع الوثائق التي عرضت عليه بشأن: عرض حول المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي ومشروع خطة عمل المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي ومشروع النظام المالي ومشروع النظام الأساسي للموظفين... إلخ وطلب من الدول الأعضاء تقديم تعقيباتها أو إسهاماتها بشأنها.

33- فيما يتعلق بمشروع خطة العمل، اتفق المشاركون في الاجتماع على ضرورة إدراج مشاريع حول مصايد الأسماك وتربية المواشي والتجارة والوصول إلى السوق وتقليص خسائر ما بعد الحصاد وتعزيز قدرات إنتاج الغذاء والأمن في مجال التغذية وخرطة استثمار للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي... إلخ. وبالنظر إلى الأنشطة الواردة في مشروع خطة العمل، اقترح الاجتماع تمديد مدة التنفيذ إلى خمس سنوات.

34- وفي السياق نفسه، أوصى الاجتماع ببناء التلاحم ومشاطرة المعلومات والشراكة من خلال توحيد الأعمال مع المؤسسات المعنية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي والتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية والتنسيق مع الوكالات والمبادرات الوطنية.

35- أكد الاجتماع أن النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي قد دخل حيز النفاذ مؤقتاً بموجب توقيع 21 دولة عضواً في منظمة التعاون الإسلامي عليه، ورحب بالترتيبات التي تتخذها حالياً جمهورية كازاخستان لعقد الجلسة الافتتاحية للجمعية العامة للمنظمة في الربع الأخير من 2015.

36- بناء على نتيجة الاجتماع التشاوري المذكور، يتوقع أن تعتمد الجلسة الافتتاحية للجمعية العامة للمنظمة خطة عمل للسعي لتنفيذ مشاريع مكاسب سريعة للتعجيل بالتبادلات والتعاون بين الدول الأعضاء في المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي. وتشمل هذه البرامج، على سبيل المثال لا الحصر، إنشاء قاعدة بيانات شاملة وإجراء أبحاث بشأن جميع جوانب الأمن الغذائي وإنشاء صندوق للمشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة ووضع برامج إقليمية للأمن الغذائي.

#### مؤتمر منظمة التعاون الإسلامي الوزاري السابع المعني بالأمن الغذائي والتنمية الزراعية:

37- من المقرر أن تستضيف كازاخستان الدورة السابعة لمؤتمر منظمة التعاون الإسلامي المعني بالأمن الغذائي والتنمية الزراعية، التي كان مقرراً عقدها في دكار، السنغال، في عام 2013. وقد أبدت حكومة كازاخستان استعدادها لاستضافة هذا المؤتمر في الربع الأخير من عام 2015 إلى جانب

استضافة الجمعية العامة للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي. ويتوقع أن تبحث الدورة السابعة من هذا المؤتمر الطرق العملية لتنفيذ مختلف قرارات الدورات الوزارية السابقة والعلاقة بين المؤتمر والمؤسسة المتخصصة الجديدة وهي المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي.

### المؤتمر الدولي حول تنفيذ برنامج الغذاء في أوزباكستان

38- انعقد المؤتمر الدولي حول إمكانات أوزباكستان في مجال الأمن الغذائي في طشقند، أوزباكستان، يومي 5 و 6 يونيو 2014. وقد أتاحت هذه الفعالية إطاراً جديداً لإطلاع المشاركين على الأنشطة الجارية في إطار منظمة التعاون الإسلامي في مجال الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي. إضافة إلى ذلك، تركزت مداخلات منظمة التعاون الإسلامي في المؤتمر، من بين أمور أخرى، على الحاجة لزيادة الاستثمار العام والخاص في الزراعة وتجهيز المنتجات الغذائية الزراعية، ودعم صغار المزارعين والمنظمات المجتمعية وتهيئة بيئة مواتية لمشاريع زراعية مشتركة مربحة وتطوير بنى تحتية ملائمة ودعم النهج الذي تتبعه منظمة التعاون الإسلامي حالياً بشأن بناء شراكات أوسع لتنفيذ مختلف برامجها ومشاريعها في هذا المجال. جاءت مشاركة الأمانة العامة في هذه الفعالية في إطار ما تبذله المنظمة حالياً من جهود لزيادة التفاعل مع الدول الأعضاء في المنظمة، وفقاً لمبدأ تقديم الدعم للمعارض الاقتصادية على النحو الوارد في الاتفاقيات متعددة الأطراف والقرارات الواردة في هذا الشأن.

### خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي في مجال القطن:

39- طلبت قرارات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة والمتعلقة بخطة عمل المنظمة في مجال القطن من الدول الأعضاء إعادة تقديم مشاريع القطن المقترحة في صيغة ترويجية شاملة، كما طلبت من مركز أنقرة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية تشجيع مشاريع بناء القدرات في قطاع القطن والقطاعات ذات الصلة في الدول الأعضاء المنتجة للقطن.

40- ومن ثم، انعقد الاجتماع الخامس للجنة المشاريع في مقر البنك الإسلامي للتنمية في جدة في 2014/11/16. وحضر الاجتماع أعضاء اللجنة بمن فيهم الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية ومركزا أنقرة والدار البيضاء والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة ومراكز التميز الخمس (في كل من مصر ونيجريا وباكستان والسنغال وتركيا). كما شارك في الاجتماع دول أعضاء وملاك مشاريع من أذربيجان والكاميرون وموزمبيق ومكتب تنسيق الكومسيك.

41- وانهقد الرأي في الاجتماع المذكور على الجمع بين بعض المشاريع الـ 19 التي وافقت عليها لجنة المشاريع خلال اجتماعاتها السابقة لكنها مازالت تنتظر التمويل. ويذكر أن بين المشاريع

الـ19، يوجد 14 مشروع مساعدة فنية/بناء قدرات، بينما الخمسة الباقية هي مشاريع استثمار. وفي هذا الصدد، طلب الاجتماع من مركز أنقرة الجمع بين الـ 14 مشروعاً في مشروع واحد للمساعدات الفنية /بناء قدرات وتقديمه للبنك الإسلامي لتمويله. واعتمدت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بالفعل مشروع استثمار من موزمبيق والكاميرون للتمويل. ويلاحظ أن معظم المشاريع التي وافقت عليها لجنة المشاريع لم تمول بسبب عدم تقديم الدول الأعضاء طلبات رسمية. وفي هذا الصدد، جددت الأمانة العامة تواصلها مع جميع ملاك المشاريع، حيث طلبت منهم إعادة تقديم مشاريع القطن المقترحة في صيغة ترويجية شاملة من خلال القنوات الرسمية المعتادة.

42- في إطار تنمية قطاع القطن، قدم البنك الإسلامي للتنمية 17 مليون دولار أمريكي إلى 17 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي، في شكل منح مساعدات فنية لبناء القدرات وإعداد المشاريع (دراسات جدوى) وتمويل مشاريع. إضافة إلى ذلك، قدمت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، خلال الفترة بين 2009 و 2013، 414 مليون دولار أمريكي للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لدعم سلسلة قيمة القطن (الإنتاج والتسويق والتجارة).

43- نظم مركز أنقرة، من جهته، ضمن إطار برامجه المتعلقة ببناء القدرات، خمسة عشر دورة منذ اعتماد برنامج القطن في منظمة التعاون الإسلامي. إضافة إلى ذلك قدم المركز مساعدة فنية جديدة للاجتماع الخامس للجنة مشاريع منظمة التعاون الإسلامي حول القطن التي تعنى بـ 13 مشروعاً فرعياً الهدف منها تعزيز قدرات مؤسسات الدول الأعضاء وخبرائها في مختلف قطاعات القطن الفرعية. وهي تشمل تحسين الجودة ومعالجة آفات القطن والآفات الحشرية وتقنيات زراعة القطن وريه وسياسات التسويق والتجارة وأنواع القطن وتكنولوجيات الزراعة الناجعة، ودراسة حول القدرة التنافسية وتحسين زراعة القطن في الدول الأعضاء... الخ.

#### خامساً: التوظيف والقدرة الإنتاجية

##### إطار منظمة التعاون الإسلامي بالتعاون في مجال العمل والتوظيف والحماية الاجتماعية:

44- دعت قرارات منظمة التعاون الإسلامي المتعلقة بالعمل والتوظيف والحماية الاجتماعية جميع الدول الأعضاء في اللجنة التوجيهية المعنية بالعمل والتوظيف والحماية الاجتماعية إلى المشاركة بفعالية في الاجتماع الأول للجنة. كما حث الدول الأعضاء على تنفيذ مختلف البرامج قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد، خاصة تلك التي تتعلق بالصحة والسلامة الوظيفية وتطوير المهارات وروح ريادة المشاريع والحماية الاجتماعية.

45- وعليه عقد الاجتماع الأول للجنة المذكورة أعلاه لتنفيذ إطار منظمة التعاون الإسلامي للتعاون في العمل والتوظيف والحماية الاجتماعية، في باكو، جمهورية أذربيجان يومي 17 و18 يونيو 2014. حيث ترأس الاجتماع معالي السيد سالم مسلموف، وزير العمل والحماية الاجتماعية لسكان جمهورية أذربيجان، بمشاركة وفود من ثمانية دول أعضاء في اللجنة (من بين تسع دول أعضاء) وممثلين لكل من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ومركز أنقرة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

46- أكمل الاجتماع الأول للجنة التوجيهية إعداد البرنامج التنفيذي لإطار منظمة التعاون الإسلامي بشأن العمل والتوظيف والحماية الاجتماعية الذي حدد مجالات التعاون البيئي في إطار المنظمة للسنتين القادمتين. وقد عممت الأمانة العامة تقرير الاجتماع والبرنامج التنفيذي على الدول الأعضاء يوم 8 يوليو 2014 وطلبت من الدول الأعضاء المعنية التكرم بإرسال احتياجاتها الخاصة بمختلف المشاريع المشار إليها في البرنامج التنفيذي. ومن ثم أبدت كل من الجمهورية العراقية وجمهورية أفغانستان الإسلامية وجمهورية توغو وجمهورية النيجر وبوركينا فاسو رغبتها في مجال تطوير السلامة والصحة الوظيفية والتنمية والتعريف بمعايير السلامة والصحة الوظيفية وجمع بيانات وإحصاءات سوق العمل والحماية القانونية للموظفين وقوانين سوق العمل وذلك على سبيل المثال لا الحصر.

47- كما نظمت ماليزيا في السنوات الأخيرة برامج للتدريب على السلامة المهنية الدولية وقانون الصحة والصحة الصناعية لفائدة ممثلي عدد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وفي هذا السياق، دعت حكومة ماليزيا الدول الأعضاء في المنظمة إلى المشاركة في برنامج بناء القدرات المتعلقة بتنمية السلامة والصحة المهنية في إطار برنامج التعاون التقني الماليزي. وستمكن المبادرة الماليزية من تعزيز تنفيذ البرنامج التنفيذي لتنفيذ إطار منظمة التعاون الإسلامي للتعاون في مجال العمل والتوظيف والحماية الاجتماعية.

48- في إطار برامج مركز أنقرة الموجهة لبناء القدرات، نظم المركز ثلاث دورات في النظافة الصحية الوظيفية في كل من سورينام والسودان وبروناي دار السلام في 2014. كما نظم المركز الدورات التدريبية التالية في عدد من الدول الأعضاء في المنظمة وهي: القواعد الدولية للسلامة والصحة الوظيفية في بنغلاديش والسلامة والصحة الوظيفية في ألبانيا وتوفير فرص عمل وخدمات التدريب للشباب في أذربيجان.

49- إضافة إلى ذلك، نظم المركز ورشتي عمل حول تبادل المعارف والخبرات في إطار برنامج اتقان التدريب للمدربين لبلدية إسطنبول الحضرية بالتعاون مع مركز التدريب الفني والمهني التابع لبلدية

إسطنبول الحضرية، في اسطنبول تركيا يومي 27 و 28/10/2014 ويومي 29 و 30/12/2014 على الترتيب حيث حضر ورشة العمل الأولى مديرون ومدربون متقنون من منظمات غير حكومية فلسطينية نشطة في مجال التدريب المهني. وحضر ورشة العمل الثانية ممثلون رفيعو المستوى من الجامعات ومراكز البحث في جمهورية أوغندا. وكان الهدف من هاتين الورشتين تقديم تدريب مكثف لمديرين رفيعي المستوى ومدربين متقنين من السلطات والوكالات المعنية في إطار برنامج بلدية اسطنبول الحضرية لتبادل المعارف والخبرات ونظام التدريب المهني والفني من خلال إعداد دراسة جدوى وهيكل تنظيمي وإداري والجوانب الفنية للمؤسسات المهنية.

50- فيما يتعلق باقتراح إنشاء مركز منظمة التعاون الإسلامي للعمل في باكو، أذربيجان ليكون بمثابة مؤسسة متخصصة، ووفقا لقرار الدورة الثانية للمؤتمر الإسلامي لوزراء الإعلام، عممت الأمانة العامة مشروع نظام أساسي للمركز المذكور وورقة تصورية حول إنشائه. ومن ثم قدمت كل من مملكة البحرين والجمهورية التركية والمملكة المغربية والجمهورية اللبنانية ودولة الكويت ودولة قطر آرائها وتعقيباتها حول مشروع النظام الأساسي. حيث وافقت مملكة البحرين على نص النظام الأساسي بينما قدمت كل من الجمهورية التركية والمملكة المغربية والجمهورية اللبنانية ودولة الكويت بعض التعديلات والتعقيبات حول مواد المشروع، خاصة فيما يتعلق بأهداف المركز ومقاصده والمعاهدات والاتفاقيات وصلاحيات الجمعية العامة والمجلس التنفيذي والأمانة وذلك على سبيل المثال لا الحصر. وأشارت دولة قطر إلى أنه ليس هناك ملاحظات حول مشروع النظام الأساسي باستثناء ذكر أن الدول الأعضاء لن تتحمل أي نفقات إضافية سوى مساهماتها في المنظمة.

51- سوف تعقد الدورة الثالثة للمؤتمر الإسلامي لوزراء العمل في إندونيسيا في عام 2015. وفي هذا الصدد، تشجع الدول الأعضاء في المنظمة على المشاركة في المؤتمر بفعالية. ويتوقع أن تسجل الدورة الثالثة للمؤتمر علمها بمختلف التعقيبات التي وردت بشأن النظام الأساسي لمركز منظمة التعاون الإسلامي للعمل وأن تحيل مجمل المشروع إلى فريق خبراء حكوميين لدراسته. كما يتوقع أن تتناول هذه الدورة بشأن مختلف الآليات لتفعيل البرنامج التنفيذي لإطار منظمة التعاون الإسلامي للعمل وذلك من بين أمور أخرى.

#### سادسا: تنمية قطاع السياحة

##### الاجتماع الرابع للجنة التنسيق المعنية بالسياحة

52- عقد الاجتماع الرابع للجنة التنسيق المعنية بالسياحة في جاكرتا، جمهورية إندونيسيا، يوم 3 يونيو، 2014. وترأس الاجتماع وزير السياحة والثقافة في جمهورية غامبيا ورئيس الدورة الثامنة



للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة. وشارك فيه مندوبون من ست دول أعضاء في اللجنة (من 9 دول) وممثلون عن الأمانة العامة للمنظمة ومركزي أنقرة والدار البيضاء. كما شاركت فيه جمهورية إندونيسيا بصفة مراقب.

53- ركز الاجتماع على اختيار المدينتين الفائزين بجائزة منظمة التعاون الإسلامي لمدينة السياحة، وهما القدس الشريف (2015) وكونيا، الجمهورية التركية، (2016) على التوالي. وتم الاختيار على أساس استمارة نقاط شملت المعايير المتضمنة في آليات ومعايير منظمة التعاون الإسلامي لاختيار مدينة منظمة التعاون الإسلامي للسياحة التي اعتمدها المؤتمر الإسلامي الثامن لوزراء السياحة. وتم تعميم تقرير الاجتماع على الدول الأعضاء في 22 يونيو 2014. ومن ثم أعدت الأمانة العامة ومؤسسات المنظمة المعنية برامج الأنشطة المشتركة للاحتفاء بمدينة منظمة التعاون الإسلامي السياحية في عام 2015. وفي هذا الصدد، قدمت خلال زيارتي للقدس الشريف يومي 4 و5 يناير 2015 هذه الجائزة لمعرض الصور التاريخية لمدينة القدس. وتشمل الأنشطة الأخرى المتضمنة في البرنامج تنظيم معارض وورش عمل ودورات تدريب واختيار الفائزين وإعلانهم في جازة "أفضل فندق" و "أفضل مطعم" و "أفضل وكالة أسفار" و "أفضل منتج سياحي" و "أفضل وسيلة إعلام مطبوعة" وعليه يرجى من الدول الأعضاء الموقرة أن تتكرم بالاستجابة لطلب رعاية أي من الأنشطة التي تناسبها في بلدها للاحتفاء بهذه الجائزة سنة 2015. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الجمهورية التركية قد تكرمت بتقديم 74 منشورا إلى مكاتب القدس الشريف.

54- اختار الاجتماع الرابع للجنة التنسيق جمهورية إندونيسيا لتنسيق السياحة الإسلامية. وفي الإطار نفسه، تكرمت الجمهورية التركية بقبول إعداد وتنسيق معايير مهارات وظيفية في مجال السياحة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على أساس تبادل الخبرات الوطنية وأفضل الممارسات. إضافة إلى ذلك أشادت اللجنة بماليزيا لقبولها تنسيق تسويق السياحة وإعداد تقرير ملائم حول استراتيجية تسويق السياحة للدول الأعضاء.

#### المشروع الإقليمي للتنمية المستدامة للسياحة في شبكة المنتزهات والمناطق المحمية العابرة للحدود

55- عقد الاجتماع الثاني عشر للجنة التوجيهية للمشروع الإقليمي للتنمية المستدامة للسياحة في شبكة المنتزهات والمناطق المحمية العابرة للحدود، في الدار البيضاء بالمملكة المغربية يومي 17 و 18 ديسمبر 2014م. وحضر الاجتماع مندوبون عن ست دول أعضاء في اللجنة وممثلون عن مركز الدار البيضاء ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية. وحث الاجتماع الدول الأعضاء المشاركة على تقديم مشاريعها الوطنية في صيغة ترويجية لاتخاذ المزيد من الإجراءات اللازمة.

## المنتدى الدولي الأول لمنظمة التعاون الإسلامي حول السياحة الإسلامية، جاكارتا، إندونيسيا، 2-3/6/2014

56- انعقد المنتدى الدولي الأول لمنظمة التعاون الإسلامي حول السياحة الإسلامية في جاكارتا، جمهورية إندونيسيا يومي 2 و3/6/2014. حيث حضر المنتدى مندوبون من 27 دولة عضو في المنظمة وممثلون عن الأمانة العامة للمنظمة ومركزي أنقرة والدار البيضاء وأفراد من القطاع الخاص ومؤسسات بحث ومنظمات مجتمع مدني أخرى.

57- قدم المنتدى توصيات هامة جدا يمكن أن تكمل الجهود الجارية الرامية لزيادة المنتجات المالية والاقتصادية الإسلامية بما يحفز الأنشطة الاقتصادية في الدول الأعضاء في المنظمة مع تعزيز الرفاهة الاقتصادية من خلال المشاركة الاجتماعية والمالية في أوساط مواطني دول المنظمة.

58- وعلى وجه التحديد، حث المنتدى المنظمة على التوعية بأهمية السياحة الإسلامية لأغراض اقتصادية بهدف تعزيز الوحدة بين شعوب الأمة الإسلامية. كما أوصى بعقد منتدى سنوي للسياحة الإسلامية يشمل تطوير اسمها التجاري وتوفير مكان لها في سوق السياحة العالمية. إضافة إلى ذلك أوصى المنتدى بتعزيز تدفق السياحة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بين الدول الأعضاء في المنظمة وذلك من خلال السياسات الوطنية لتعزيز تدفق السياحة في إطار المنظمة عن طريق أمور من بينها تسهيل التأشيرة، وتوفير مناخ موات للاستثمار، وبناء القدرات.

59- كذلك، حدد الاجتماع بعض الإجراءات التي يجب اتخاذها في مجال بناء القدرات وأوصى بإجراء دراسة مفصلة وبحث حول السياحة الإسلامية وسلوك المسافرين المسلم وفرص الاستثمار وتطوير المواقع السياحية وتوفير معلومات حول تاريخ الآداب والعلوم في الإسلام وتفعيل معهد المقاييس والمعايير للجنة السياحة وتشجيع معاملات الأعمال في مجال السياحة الإسلامية.

60- في هذا الصدد، تكرمت جمهورية إندونيسيا بالموافقة على تولي التنسيق في مجال السياحة الإسلامية من أجل زيادة تسهيل تطوير السياحة الإسلامية بين الدول الأعضاء. وسجلت الأمانة العامة علمها بإبداء المملكة العربية السعودية الرغبة في المشاركة بنشاط في هذا البرنامج. وشرعت الأمانة العامة في اتخاذ ترتيبات لدعوة الدول الأعضاء في المنظمة الراغبة في استضافة الدورة الثانية للمنتدى خلال السنة الجارية حيث يتوقع مشاركة الأطراف المعنية في صناعات السياحة في بلدان المنظمة. وسوف تشمل أهداف المنتدى، على سبيل المثال، استئجار اتحادات السياحة الوطنية في الدول الأعضاء في المنظمة بالحاجة لتطوير منتجات السياحة الإسلامية وتعزيز بناء القدرات وتطوير البنى التحتية وتشجيع زيادة توثيق مقدمي خدمات السياحة الإسلامية.

## معرض السياحة الثاني لمنظمة التعاون الإسلامي:

61- سوف يعقد معرض السياحة الثاني للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة في الفترة من 19 إلى 21/10/2015م تحت رعاية سمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، عضو المجلس الأعلى لدولة الإمارات العربية المتحدة وحاكم الشارقة. وفي هذا الصدد، تُشجع الدول الأعضاء في المنظمة على المشاركة بفعالية في هذا المعرض السياحي.

## سابعاً: التعاون في القطاع المالي

### المصارف المركزية والسلطات النقدية في دول منظمة التعاون الإسلامي:

62- عقد الاجتماع السنوي للمصارف الإسلامية والسلطات النقدية في الدول الأعضاء في المنظمة في سورابايا، إندونيسيا يومي 5 و 6/11/2014م. حيث اعتمد الاجتماع بيانه الختامي الذي شملت أبرز نقاطه ما يلي:

- الإقرار بالحاجة لتعزيز التعاون البيئي في إطار المنظمة والتعاون لتعضيد الأطر التنظيمية التحوطية الكلية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال تخصيص موارد للمساعدات الفنية لوضع برامج مشتركة لبناء القدرات وتشاطير الخبرات.
- التأكيد على ضرورة تطوير أدوات وبنية تحتية وسياسات من أجل تعزيز النظام المالي الإسلامي، بما في ذلك المعايير المعترف بها دولياً في هذا المجال؛
- الاعتراف بالحاجة إلى تحسين وتنشيط التمويل الاجتماعي الإسلامي، الذي يتمتع بإمكانات هائلة للمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من بين أمور أخرى.

63- وبينما رحب الاجتماع بالمعرض المقدم من جمهورية سورينام لاستضافة الاجتماع السنوي للبنوك المركزية والسلطات النقدية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في عام 2015، أكد على الحاجة إلى مزيد من التعاون فيما بين بلدان المنظمة لمناقشة القضايا المشتركة المتعلقة بالسياسات وانشغالات تطوير نظم مالية سليمة وكذلك الترويج للمنتجات المالية الإسلامية والتمويل الاجتماعي الإسلامي من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول الأعضاء.

64- وفي ضوء ما سبق، نناشد الدول الأعضاء زيادة التعاون فيما بينها من خلال البرامج التي تهدف إلى تعزيز حرية حركة رأس المال والموارد المالية الأخرى من أجل تعزيز التجارة والاستثمار

بين الدول الأعضاء. كما نشجعها على المشاركة بنشاط في الاجتماع السنوي للبنوك المركزية وسلطات النقد في الدول الأعضاء في جمهورية سورينام في عام 2015.

#### تطوير مؤسسات التمويل الأصغر:

65- انشغلت منظمة التعاون الإسلامي بمعالجة المشكلة الناجمة عن عدم كفاية الاستثمار وندرة الموارد اللازمة لدعم جهود التنمية في الدول الأعضاء، ولا سيما بين الشرائح الفقيرة والضعيفة. وفي هذا الصدد، أصبح تنويع مصادر التمويل أمراً شديداً الأهمية بالنظر إلى الطلب المتزايد على الموارد المالية.

66- وإذ تضع نصب عينيها أهمية التمويل الأصغر لتخفيف حدة الفقر وتمكين الفقراء وذوي الدخل المنخفض، شرعت منظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها المعنية في تنفيذ عدة برامج تنمية للتمويل الأصغر. وتشمل هذه البرامج برنامج البنك الإسلامي للتنمية للتمويل الأصغر (MDP-IDB)؛ وبرنامج دعم التمويل الأصغر بقيمة 500 مليون دولار (MFSP) لصندوق التضامن الإسلامي للتنمية، وغيرها. ويجري في إطار برنامج البنك الإسلامي للتنمية للتمويل الأصغر تنفيذ عدد من مشاريع هذا التمويل في بنغلاديش وإندونيسيا والسودان والسنغال وتونس ومصر وباكستان وطاجيكستان. وعلى نحو مماثل، اعتمد صندوق التضامن الإسلامي للتنمية حتى الآن في إطار برنامجه المذكور أعلاه ميزانية قدرها 111.47 مليون دولار أمريكي لتمويل عدد من المشاريع في عدد من بلدان المنظمة.

67- ومن أجل التغلب على العوائق التي تحول دون التوسع في خدمات التمويل الأصغر وتعزيز التنمية المستدامة من خلاله في الدول الأعضاء، تتسق الأمانة العامة هذه المسألة تنسيقاً وثيقاً مع البنك الإسلامي للتنمية. ولتحقيق هذه الغاية، ومتابعةً لنتائج اجتماع قيادتي المنظمة ومجموعة البنك الإسلامي الذي عقد في جدة في 17 أبريل عام 2014، يجري التخطيط لعقد اجتماع مناسب لجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة في الدول الأعضاء في المستقبل القريب. والهدف من الاجتماع المقترح هو دراسة الفرص والتحديات الكامنة في تنمية التمويل الأصغر في الدول الأعضاء وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات في هذا المجال، بالإضافة إلى الهدف الأهم لتعبئة الموارد لهذا البرنامج الهام.

68- وعليه، فإن الدول الأعضاء في المنظمة مدعوة للنظر في مبادرة الأمانة العامة والبنك الإسلامي للتنمية لعقد اجتماع لجميع أصحاب المصلحة في مجال التمويل الأصغر في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي.

## تطوير التمويل الاجتماعي الإسلامي

69- اكتسب التمويل الاجتماعي الإسلامي، مثل الزكاة والأوقاف، أهمية كبيرة في السنوات الأخيرة في جدول أعمال التنمية بمنظمة التعاون الإسلامي، باعتباره أداة فعالة لتعبئة الأموال لمعالجة مشكلة الإقصاء المالي التي تواجهها المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء، وذلك في إطار مبادرات التخفيف من وطأة الفقر.

70- وفي هذا السياق، شرع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب (IRTI)، وهو الذراع البحثية والتدريبية للبنك الإسلامي للتنمية، في توثيق وتطوير قطاع التمويل الاجتماعي الإسلامي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وكذلك البلدان غير الأعضاء، وأعد وفقاً لذلك تقريره الأول عن التمويل الاجتماعي الإسلامي. ويعرض هذا التقرير الاتجاهات التاريخية والتحديات والآفاق المستقبلية لقطاعات مختلفة من التمويل الاجتماعي الإسلامي في جنوب آسيا وجنوب شرقها، ويغطي التقرير اندونيسيا والهند وباكستان وبنغلاديش وماليزيا وسنغافورة وبروناي دار السلام. هذا بالإضافة إلى الأنشطة التدريبية التي ينظمها المعهد ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي الأخرى في مجال تطوير قطاع التمويل الاجتماعي الإسلامي.

71- وفي سياق مماثل، انعقد اجتماع على مستوى القيادة بين الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية في جدة في 17 أبريل عام 2014، وأكد ضرورة تعميم المبادرات المختلفة داخل أسرة منظمة التعاون الإسلامي في مجالي الزكاة والأوقاف، وكذلك عقد منتدى سنوي عن التمويل الاجتماعي الإسلامي، من أجل تحسين بناء القدرات وتبادل أفضل الممارسات. وفي هذا الصدد، سوف ينظم المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب نقاش مائدة مستديرة حول تنمية قطاع التمويل الاجتماعي الإسلامي في الدول الأعضاء، في نيجيريا في يوليو أو أغسطس عام 2015.

72- وفي ضوء ما سبق، فإن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مدعوة لدعم الجهود الجارية لمؤسسات المنظمة لتعميم التمويل الاجتماعي الإسلامي في البلدان الأعضاء من أجل زيادة الشمول المالي للشرائح الفقيرة والضعيفة من السكان في الدول الأعضاء. وبالمثل، يتعين على الدول الأعضاء تشجيع مشاركة خبراءها في نقاش المائدة المستديرة حول تنمية قطاع التمويل الاجتماعي الإسلامي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المقرر عقده في نيجيريا في يوليو أو أغسطس من هذا العام.

## ثامنا: دور القطاع الخاص

73- كثفت الأمانة العامة، خلال السنة قيد الاستعراض، تعاونها مع الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة لضمان التنسيق السليم بين هذه المؤسسة ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي الأخرى العاملة في مجال التجارة والتعاون التجاري. ومن ثم، تُبذل جهود لضمان تنفيذ القرار المتعلق بتنظيم المعارض التجارية ومنتديات الاستثمار على نحو مشترك وفي الوقت المناسب. وفي السياق ذاته، تنسق الأمانة العامة عملها بشأن مقترح عقد منتدى لأصحاب المصلحة بمنظمة التعاون الإسلامي حول اعتماد معايير الحلال وشهادته بالتعاون مع الغرفة الإسلامية وغيرها من مؤسسات المنظمة مثل معهد المعايير والمقاييس للبلدان الإسلامية ومجمع الفقه الإسلامي. وعلاوة على ذلك، يجري تشجيع مسعى الغرفة الإسلامية الحالي لإنشاء آلية تحكيم.

## اجتماع التبادل التجاري للمواد الغذائية بين السعودية والدول الإسلامية الأخرى

74- نظمت الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، بالتعاون مع الغرفة التجارية بجدة، الاجتماع الأول للتبادل التجاري للمواد الغذائية الذي ضم المملكة العربية السعودية وغيرها من البلدان الإسلامية، في جدة، المملكة العربية السعودية، في 05-06 نوفمبر 2014. ناقش الاجتماع، الذي حضره ممثلوا منظمات القطاع الخاص العاملة في مجال تجارة المواد الغذائية في الدول الأعضاء، سبل ووسائل زيادة التبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية وغيرها من الدول الأعضاء في مجال السلع الغذائية مثل الحبوب والفواكه والأرز والخضروات والنباتات الطبية واللحوم والدواجن والأسماك.

## الاجتماع العشرون لمجلس إدارة الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة

75- عقد الاجتماع العشرون لمجلس إدارة الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة في اسطنبول، تركيا، يومي 26 و 27 نوفمبر 2014. واستعرض الاجتماع البرامج والأنشطة الحالية للغرفة، مع إشارة خاصة إلى النتائج التي توصلت إليها اللجان الخاصة لدراسة اعتماد علامة تجارية للمنتجات الحلال وشهادتها، وتعبئة الموارد، وإنشاء مركز للتحكيم التجاري. وتعهدت الغرف الأعضاء من جيبوتي والعراق والأردن، وغيرها، بمضاعفة اشتراكها السنوي في الغرفة من أجل دعم مواردها المالية.

76- رحب الاجتماع باقتراح الأمين العام ضرورة قيام جميع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي العاملة في مجال تشجيع التجارة، بما في ذلك الغرفة الإسلامية، بتنظيم المعارض التجارية والمنتديات المتخصصة لمنظمة التعاون الإسلامي على نحو مشترك لضمان التغطية الواسعة. وفي نفس

السياق، ربح الاجتماع أيضا بفكرة إعادة تنظيم منتدى الأعمال السنوي لمنظمة التعاون الإسلامي على هامش اجتماع مجلس وزراء الخارجية كما حدث في كمبالا في عام 2008 وفي دوشانبي في عام 2010.

#### تاسعا: الصناديق الخاصة والبرامج الاقتصادية الإقليمية

##### صندوق التضامن الإسلامي للتنمية

77- طلبت الدورة الثلاثون للكمسيك مجدداً من الدول الأعضاء التي قطعت على نفسها تعهدات إزاء صندوق التضامن الإسلامي للتنمية أن تفي بالتزاماتها وذلك لتمكين الصندوق من تمويل المزيد من المشاريع في الدول الأعضاء.

78- وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن المساهمات في رأس مال الصندوق بلغت 2.68 مليار دولار أمريكي في 30 سبتمبر عام 2014 (بواقع 1.68 مليار من 44 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي ومليار واحد من البنك الإسلامي للتنمية). ويمثل هذا نسبة 26.8% من رأس مال الصندوق المستهدف. وقد تم تحصيل 2.26 مليون دولار من مجموع المبلغ المتعهد به بواقع 700 مليون دولار من البنك الإسلامي و1.56 مليار دولار من الدول الأعضاء.

79- وفيما يتعلق بالبرامج، اعتمد الصندوق منذ إنشائه عام 2007 ما مجموعه 64 عملية بتكلفة تراكمية بلغت 2.2 مليار دولار أمريكي. ومن بين هذه العمليات اكتمل تنفيذ مشروعين في مجال التمويل متناهي الصغر في قيرغستان (بتكلفة 1.7 مليون دولار أمريكي) ومشروع تنمية مجتمعية في إندونيسيا (بتكلفة 7 ملايين دولار أمريكي)، أما المشروعات الأخرى فلا تزال قيد التنفيذ.

80- ومن الجدير بالذكر أن الصندوق وضع، في خطته الخمسية التي اكتملت عام 2012، برامج رائدة مثل برنامج محو الأمية المهنية (VOLIP) وبرنامج دعم التمويل متناهي الصغر (MFSP). وتقدر التكلفة الإجمالية لكل برنامج بحوالي 500 مليون دولار أمريكي. وحتى الآن، تمت الموافقة على عدد من المشاريع ضمن هذين البرنامجين بقيمة إجمالية بلغت 247.52 مليون دولار أمريكي (136.05 مليون دولار أمريكي لبرنامج محو الأمية المهنية و111.47 مليون دولار أمريكي لبرنامج دعم التمويل متناهي الصغر).

81- وبالإضافة إلى ذلك، دشن الصندوق في مايو 2011 برنامج القرى المستدامة بتكلفة 120 دولار أمريكي. وحتى الآن، تم إطلاق البرنامج في تشاد والسودان وموزمبيق، في حين تجري الترتيبات لإطلاق مشروعين في النيجر وقيرغيزستان. ويمثل برنامج الطاقة المتجددة للحد من الفقر، بتكلفة إجمالية 180 مليون دولار أمريكي، والذي تم إطلاقه في دكار في يونيو 2014، مبادرة أخرى من

مبادرات الصندوق، تهدف إلى تحسين فرص الحصول على الكهرباء في مجتمعات محلية مختلفة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

82- وعلى الرغم من البرامج المذكورة أعلاه، يبقى الصندوق في حاجة ماسة إلى مزيد من التمويل لتوسيع أنشطته التي تستهدف التخفيف من وطأة الفقر وتحسين الخدمات الاجتماعية والبنى التحتية، بما في ذلك تشجيع مؤسسات القطاع الخاص في الدول الأعضاء في المنظمة على التعامل مع الصندوق لغرض تعبئة موارده. وعليه، تعتزم الأمانة العامة، بالتعاون مع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المعنية، تنظيم منتدى لأصحاب المصلحة المتعددين لاستكشاف سبل زيادة تعبئة الأموال لتمويل برامج التمويل الصغير في الدول الأعضاء، بما في ذلك إشراك مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني.

83- وبالإضافة إلى ما سبق، فإن الدول الأعضاء مدعوة لسداد مساهماتها المكتتبة في الصندوق والإعلان عن تعهدات إضافية لتحقيق هدف الـ10 مليارات دولار للصندوق الذي وضعه قادة منظمة التعاون الإسلامي في عام 2005.

#### البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا

84- بالنظر إلى اكتمال تنفيذ البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا بنهاية عام 2012، باعتماد 480 مشروعاً في 22 دولة أفريقية عضواً في المنظمة، كثفت الأمانة العامة مشاوراتها مع الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المعنية لتقييم الإنجازات المتحققة في إطار البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا ووضع برنامج خلف له.

85- ويجدر التنويه بأن مستوى التزامات تمويل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لهذا البرنامج بلغ 5 مليارات دولار أمريكي، وهو أعلى بنسبة 25% من التزامه الأولي للبرنامج الخاص بالتنمية في إفريقيا. وإضافة إلى ذلك، تم حشد مبلغ 7 مليار دولار أمريكي من وكالات إنمائية الأخرى للمشاريع التي يضطلع بها البرنامج. وتتعلق معظم المشاريع بالقطاعات التالية: الزراعة (29%)، والنقل (19%)، والطاقة (14%)، والمياه والصرف الصحي (9%)، والصناعة والتعدين (7%)، والتعليم (7%)، والمالية (7%) والصحة (4%).

86- وبالنظر إلى هذا الأداء الرائع، أثبت تنفيذ البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا أنه أداة فعالة في دعم تطلعات التنمية في الدول الأفريقية الأعضاء في المنظمة. كما أكدت النجاحات التي تحققت في سياق تنفيذ البرنامج ضرورة وضع برنامج لاحق لفائدة الدول الإفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (SPDA-2)، وذلك لتعزيز النجاحات المسجلة في مختلف المجالات. ولهذه



الغاية، عُقدت ثلاث جلسات عمل لمحافظي البنك الإسلامي للتنمية من البلدان الأفريقية حول تنفيذ البرنامج الخاص للتنمية أفريقيا على هامش الاجتماعات السنوية الـ37، والـ38 والـ39 لمجلس محافظي البنك في السودان في أبريل 2012، وفي طاجيكستان في مايو 2013، وفي المملكة العربية السعودية في يونيو 2014 على التوالي. وخلصت هذه الاجتماعات إلى دعم وضع برنامج لاحق بالإجماع.

87- وبناء على ذلك، طلبت الأمانة العامة من جميع الدول الأعضاء إرسال وجهات نظرها بشأن تنفيذ البرنامج الخاص للتنمية في إفريقيا وكذلك أي مقترحات تتعلق بالبرنامج اللاحق الوشيك. ومن جانبه، جند البنك الإسلامي للتنمية فريقا يضم استشاريين اثنين للقيام بتقييم مستقل لتنفيذ البرنامج ووضع الخطوط العريضة للبرنامج اللاحق. وسوف يجري فريق من الاستشاريين استعراضا كاملا وشاملا لتنفيذ البرنامج، بما في ذلك بعثات الاستعراض القطري إلى الدول الأعضاء المعنية كجزء من هذه العملية. ومن المتوقع أن يقدم الاستشاريان تقريرا عن التقييم إلى الاجتماع السنوي الأربعين لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية المقرر عقده في موزمبيق في يونيو عام 2015.

88- في حين يتواصل تنفيذ المشاريع المعتمدة، يتوقع تحقيق النتائج التالية، من بين نتائج أخرى، مع اكتمال تنفيذ جميع مشاريع البرنامج الخاص للتنمية أفريقيا: في البنية التحتية، انشاء أو تطوير أكثر من 2,500 كم من الطرق في 13 دولة عضوا، بالإضافة إلى مطارين جديدين في السنغال والسودان؛ انتاج أكثر من 900 ميغا وات من الكهرباء في ستة بلدان بما يزيد عدد الأسر المستفيدة بأكثر من 40,000 أسرة، ومد ما يقرب من 700 كم من خطوط الكهرباء. التنمية البشرية: بناء وتجهيز أكثر من 325 مدرسة ابتدائية وثانوية جديدة وأكثر من 1000 فصل دراسي، بالإضافة إلى بناء ثلاث كليات تقنية و8 كليات جامعية وتجهيزها؛ أكثر من 10 مستشفيات جديدة وأكثر من 120 عيادة ومركز صحي ومركز رعاية صحية أولية، بما يزيد من عدد الأسر بحوالي 1200 سرير. وفي الزراعة، استصلاح أكثر من 800.000 هكتار من الأراضي وزراعتها، بالإضافة إلى تكوين 8-10 احتياطات حبوب استراتيجية لدعم برامج الأمن الغذائي، بما في ذلك بناء حوالي 5-6 مختبرات أبحاث تربة/بذور.

89- وفي ضوء ما سبق، فإن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مدعوة للرد بشكل إيجابي على طلب الأمانة العامة بشأن تقديم مقترحات حول البرنامج اللاحق وكذلك للإعراب عن إمكانية مساهمتها في دعم هذا البرنامج الإنمائي شبه الإقليمي.

## خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للتعاون مع آسيا الوسطى:

90- اتساقا مع قرارات مجلس وزراء الخارجية بشأن خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للتعاون مع آسيا الوسطى، نظمت الأمانة العامة المنتدى الأول للاستثمار على أساس الخطة في دوشانبي، جمهورية طاجيكستان، في 27-28 أكتوبر 2014. جمع المنتدى 324 من ممثلي القطاعين العام والخاص من 19 دولة عضوا. كما حضر ممثلو تايلند وروسيا وروسيا البيضاء وأوكرانيا والولايات المتحدة الأمريكية المنتدى بصفة مراقب. وحضر المنتدى أيضا المنظمات الإقليمية والدولية المختلفة وكذا مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة.

91- اعتمد المنتدى مختلف المشاريع المحددة في مجال النقل والبنية التحتية والتجارة والاستثمار والتصدير وتنمية القطاعات الزراعية الغذائية، والشركات الصغيرة والمتوسطة، والسياحة. ونجح المنتدى في تحديد 23 مشروعا ذا أولوية في آسيا الوسطى، والتي من أهمها ما يلي:

- أ) مشروع نقل الطاقة الإقليمي (CASA 1000).
- ب) بناء 3 محطات للشحن الجاف ومنطقة تجريف مياه في ميناء أكتاو في كازاخستان.
- ج) بناء وتشبيد خط سكة حديد طاجيكستان-أفغانستان-تركمانستان؛
- د) بناء مركز الخدمات اللوجستية "تورسونزاده" في طاجيكستان؛
- هـ) مناطق اقتصادية حرة في طاجيكستان (Sughd, Danghara, Pandj & Ishkoshim)؛
- و) إنشاء صناعات غذائية باستخدام التكنولوجيا الحديثة؛
- ز) توفير التمويل الميسر لاستيراد السلع والبضائع من الدول الإسلامية، بما في ذلك منح هامش ربح بسيط وفترة سداد أطول نسبيا للمؤسسات المستوردة.

92- ساهمت المشاركة النشطة لبنوك التنمية متعددة الأطراف ووكالات التنمية والمستثمرين من القطاعين العام والخاص جنبا إلى جنب مع نظرائهم من المؤسسات الوطنية في الدول الأعضاء في نجاح المنتدى الذي اتفق على انعقاده مرة كل سنتين في إحدى دول آسيا الوسطى الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي.

93- من أجل المضي قدما على وجه السرعة في تنفيذ هذه المشاريع، خاطبت الأمانة العامة الدول الأعضاء ومؤسسات المنظمة لتحديد طرائق التنفيذ وفقا لذلك. ولهذه الغاية، أشار البنك الإسلامي للتنمية إلى عزمه إدراج مشاريع في مجال وسائل النقل والبنية التحتية وتمويل التجارة وتشجيع الاستثمار وائتمان الصادرات من خلال أذرع ذات الصلة، بما في ذلك المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات.

94- وفي هذا الصدد، أوصى المنتدى بعقد منتدى استثمار منطقة آسيا الوسطى مرة كل سنتين، على هامش المعارض التجارية أو المنتديات المتخصصة التي تنظم في إطار منظمة التعاون الإسلامي. وعليه، ستبذل جهود مع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة لمواءمة مواعيد معارضها لتتزامن مع هذا المنتدى الاستثماري.

#### عاشرا: المساعدات المقدمة للدول الأعضاء والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء

95- وفقا للأهداف المتعلقة بتعزيز الشراكة والمساندة والتضامن المتبادل بين الدول الأعضاء، واصلت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات التابعة لها تقديم المساعدة لبعض الدول الأعضاء والمجتمعات المسلمة في البلدان غير الأعضاء. وتشمل هذه البلدان والمجتمعات: بنين وغينيا وكوت ديفوار وجزر القمر والصومال وشعب جامو وكشمير. وبالإضافة إلى ذلك، قُدمت المشاريع التالية لغرض حشد التمويل من الدول الأعضاء وتشمل:

- تجهيز مؤسسات التدريب التقني والمهني في 120 يوما (حكومة بنين)؛
- إنشاء مكتب للتمويل متناهي الصغر في محافظات ثلاث (حكومة بوركينا فاسو)؛
- بناء مركز تدريب (حكومة بوركينا فاسو)؛
- تحسين تربية الماشية (حكومة بوركينا فاسو)؛
- تنمية ريادة الأعمال بين النساء في جزر القمر (حكومة جزر القمر)؛
- تصميم محطة معالجة مياه الصرف بأكسدة الفنتون (حكومة نيجيريا)؛
- بناء وتجهيز منشأة تدريب مهني للشباب الصومالي (حكومة الصومال)؛
- مشروع مشترك بين منظمة التعاون الإسلامي ومكتب الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب لتحسين سبل المعيشة والتجديد الاقتصادي من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب في الصومال.

#### البرنامج المالي لبناء قدرات البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

96- أطلقت حكومة ماليزيا في مارس 2005 برنامجا لبناء قدرات بلدان منظمة التعاون الإسلامي. وقد تم تحديد ثلاثة مشاريع لتنفيذها في المرحلة الأولى من هذا البرنامج على التوالي في كل من سيراليون (بناء القدرات في مجال صناعة زيت النخيل) وموريتانيا (استغلال النفط والموارد المعدنية وبناء القدرات في مجالات الإدارة والتخطيط والتسيير) وبنغلاديش (تنمية قطاع مصائد الأسماك). وقد تم الانتهاء من تنفيذ المشروعين المتعلقين بموريتانيا وسيراليون بنجاح، في حين يجري حاليا تنفيذ المشروع الثالث في بنغلاديش. ويؤكد النجاح الذي تحقق خلال المرحلة الأولى

ضرورة إطلاق المرحلة الموالية من هذا البرنامج الرائد. وتحقيقاً لهذه الغاية، تُجري الأمانة العامة حالياً مشاورات مع حكومة ماليزيا والبنك الإسلامي للتنمية بشأن المرحلة المقبلة من المشروع.

97- وفي ضوء ما سبق، فإن الدول الأعضاء مدعوة لتزويد الأمانة العامة بمعلومات عن المساعدات التي قدمتها للدول الأعضاء الأخرى والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء وكذلك النظر في إمكانية تقديم مساهمات في شكل موارد أو تبرعات عينية لتنفيذ المشاريع المذكورة أعلاه.

#### حادي عشر: التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى

98- خلال السنة قيد الاستعراض، واصلت الأمانة العامة تفاعلها مع المنظمات الدولية من أجل توسيع الشراكة لتنفيذ قرارات منظمة التعاون الإسلامي على النحو التالي:

#### التعاون مع الأمم المتحدة

99- عقد الاجتماع الذي يعقد مرة كل سنتين بين المنظمين والوكالات المنتمية لمنظمة الأمم المتحدة ومختلف مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي، في اسطنبول، تركيا (20-2014/5/22). حيث أتاح الاجتماع فرصة لاستعراض مختلف المشاريع الثنائية بين وكالات ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة. وشمل ذلك حالات الصراع في الدول الأعضاء في المنظمة ومكافحة الإرهاب والخلو والتطرف العنيف والمشاريع المشتركة الخاصة بالصومال وتسهيل التجارة والزراعة والأمن الغذائي والتعاون في إطار تحالف الأمم المتحدة للحضارات ومسار اسطنبول ومكافحة الإسلاموفوبيا إلى جانب أمور أخرى.

100- في المجال الاقتصادي، بحث الاجتماع وضع تنفيذ المشاريع المشتركة الخاصة بالصومال وتسهيل التجارة والزراعة والأمن الغذائي ومبادرات المعونة من أجل التجارة والتنظيم المشترك لمنديات ومعارض الأعمال/التجارة وحشد الأموال للمشاريع المشتركة وبرنامج بناء القدرات للأنشطة المتعلقة بالتجارة والزراعة.

101- في نهاية المداولات، اعتمد الاجتماع تقريره وحدّث مصفوفة الأنشطة، التي تشمل 154 نشاطاً، تندرج في إطار 41 هدفاً، وأجالها الزمنية لتنفيذها خلال فترة السنتين المقبلتين. وتشمل المكونات الاقتصادية، من بين أمور أخرى، أنشطة مثل بناء القدرات للمفاوضات التجارية والمساعدات من أجل التجارة وتنظيم منديات الأعمال التجارية واجتماعات القطاع الخاص وبرنامج بناء القدرات في قطاع الزراعة وتمويل الشراكة في إطار إعلان جدة للأمن الغذائي من بين أمور أخرى. وتم الاتفاق أن يقوم كل من المدير العام للعلوم والتكنولوجيا في الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي والمسؤول السياسي الأول المكلف بملف منظمة التعاون الإسلامي في إدارة الشؤون

السياسية في الأمانة العامة للأمم المتحدة، بدور ضابطي الاتصال للمنظمتين لتنسيق الأنشطة المتعلقة بالتعاون بينهما وتنفيذ المصفوفة.

102- في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب، تتعاون منظمة التعاون الإسلامي مع مكتب الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب من خلال المشاركة في المعرض العالمي للتعاون بين بلدان الجنوب وكذلك مشروع الغرفة الإسلامية لبناء قدرات سيدات الأعمال في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي. وبالنظر إلى المقترح الحالي لتوسيع الشراكة في مجال المساعدة في مرحلة ما بعد الإنعاش لدول أعضاء أخرى، بما فيها اليمن، تتفاوض الأمانة العامة ومكتب الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب حالياً للتوصل لإطار ثنائي للتعاون.

#### أهداف التنمية المستدامة وأجندة التنمية لما بعد 2015 م:

103- مع حلول الأجل المحدد بـ2015م لتنفيذ أهداف الألفية الإنمائية، قدمت منظمة التعاون الإسلامي إلى الأمم المتحدة منظورها حول النقاش العالمي الدائر حول أهداف التنمية المستدامة وأجندة التنمية لما بعد 2015م. حيث أوضحت المنظمة القضايا التي تتعلق بتنمية القدرات الإنتاجية البشرية في الدول الأعضاء من خلال تخفيف وطأة الفقر والتدريب المهني وبرامج التمويل الأصغر. وعلى وجه التحديد، يذكر أن منظور المنظمة فيما يتعلق بأجندة التنمية لما بعد 2015 م ينبثق عن مبادراتها الحالية الخاصة بالقضاء على الفقر، والتوظيف والعمل الكريم للجميع وتمويل التنمية واستدامة الزراعة والأمن الغذائي والتغذية والتعريف للتمويل الاجتماع الإسلامي والمنتجات المالية الإسلامية من بين أمور أخرى.

#### قمة دكار لتمويل البنى التحتية في إفريقيا

104- حضرت المنظمة قمة دكار لتمويل البنى التحتية في إفريقيا، التي عقدت في دكار، السنغال (14-15/6/2014). وكان الهدف منها حشد مختلف أصحاب المصلحة لدعم جهود الاتحاد الإفريقي والشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا (نيباد) للتعجيل بتنفيذ مشاريع البنى التحتية الإقليمية ذات الأولوية.

105- أصدرت القمة "أجندة دكار للعمل" التي تُحدد تنمية البنى التحتية باعتبارها محركاً أساسياً وعامل تمكين بالغ الأهمية للنمو المستدام في إفريقيا والطريقة التي يشارك من خلالها القطاعان العام والخاص في القارة مع جهات إنمائية أخرى لضمان التمويل والاستثمار في بنى تحتية إقليمية رئيسة. ولتحقيق ذلك، وافقت القمة على إيلاء أولوية لـ 16 مشروع بنية تحتية باعتبارها مشاريع

نموذجية لتعجيل تنفيذ برنامج تطوير البنى التحتية في أفريقيا (PIDA) بينما دُعي البنك الإفريقي للتنمية لتمويل إعداد هذه المشاريع.

106- وتشمل التوصيات الواردة في "أجندة دكار للعمل" مجالات إعداد المشاريع وتقسيمها؛ وأموال المقيمين في الخارج؛ وزيادة مشاركة القطاع الخاصة؛ وبيئة السياسات المواتية وأموال الثروات السيادية. وتشمل أبرز التوصيات:

- يتعين على الدول سن قوانين لتسهيل مشاركة القطاع الخاص في المشاريع،
- يتعين على الحكومات والمؤسسات العامة التركيز على تمويل مرحلة إعداد المشاريع.
- يجب على الدول تعزيز مشاركة القطاع الخاص المحلي في تنمية البنى التحتية في إفريقيا، خاصة من خلال سن قوانين محلية مواتية وتقديم فرص لبناء القدرات،
- الموازنة بين الأطر التنظيمية الإقليمية لتنمية البنى التحتية من أجل الحد من اختلاف الأحكام والقوانين بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

107- جاءت مشاركة منظمة التعاون الإسلامي في قمة دكار المذكورة في إطار تحالفها القائم مع كل من الاتحاد الإفريقي ونيباد من أجل تنفيذ خط المنظمة للسكة الحديد بين دكار وبورتسودان، خاصة وأن أحد المشاريع الستة عشر (16) هو تحديث خط السكة الحديد بين دكار وباماكو، وهو مكون أساسي لمشروع المنظمة لخط السكة الحديد بين دكار وبورتسودان، ومحور الاتحاد الإفريقي للنقل بين دكار وجيبوتي. وعليه سوف تكثف منظمة التعاون الإسلامي تفاعلها مع الاتحاد الإفريقي/نيباد لهذا الغرض.

#### التعاون بين المنظمة ومجلس التعاون الخليجي

108- بحثت الأمانة العامة مع المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية في مجلس التعاون الخليجي، ومقره المنامة، مملكة البحرين، سبل وضع برامج مشتركة في نطاق إطار منظمة التعاون الإسلامي للتعاون في شؤون العمل والعمالة والحماية الاجتماعية خلال الزيارة الرسمية التي قام بها المدير العام للمكتب التنفيذي إلى الأمانة العامة للمنظمة في 30 ديسمبر 2014.

#### التعاون بين المنظمة وجامعة الدول العربية:

109- شاركت منظمة السياحة العربية في المؤتمر الإسلامي الثامن لوزراء السياحة الذي عقد في بانجول، غامبيا، خلال الفترة من 04 إلى 06 ديسمبر 2013، في إطار مذكرة التفاهم القائمة بين منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية، وألقت كلمة رئيسية تضمنت معايير الاختيار

لجائزة "مدينة السياحة العربية"، والتي أثبتت جدواها في وضع الصيغة النهائية لمعايير المنظمة وأليتها لمنح جائزة "مدينة منظمة التعاون الإسلامي للسياحة".

## ثاني عشر: خاتمة

110- مكنت المساهمة الفعالة لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة من تسهيل متابعة مختلف البرامج والأنشطة في المجال الاجتماعي والاقتصادي وتنفيذها. وفي هذا الصدد، يتعين التنويه تنويها كبيرا بالمساهمة القيمة للبنك الإسلامي للتنمية في التنظيم الناجح لمنتدى الاستثمار الإسلامي الأول لمنطقة آسيا الوسطى وما تبعه من تضمين للمشاريع المحددة في الخطة التشغيلية لمجموعة البنك الإسلامي.

111- كما يتعين الإشادة، بنفس القدر، بالدعم الذي قدمه كل من مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إرسيكا) ومركز أنقرة والمركز الإسلامي للتنمية للتجارة ومنظمة الإيسيسكو لإطلاق أول جائزة لمدينة منظمة التعاون الإسلامي للسياحة لعام 2015، وأيضا بالأنشطة المخطط لها على مدار العام للاحتفال بهذه الجائزة التي فازت بها مدينة القدس الشريف.

112- وعلى إثر الاجتماع التشاوري الذي عقد في 13 يناير 2015 في مدينة جدة، من المتوقع أن يُمكن الانعقاد القريب للجمعية العامة للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي والدورة السابعة للمؤتمر الوزاري للأمن الغذائي والتنمية الزراعية من وضع خطط عمل قصيرة ومتوسطة الأجل لتنفيذ مشاريع مشتركة سريعة المردود في مجال الأمن الغذائي والزراعة والتنمية الريفية.

113- وبالمثل، فإن الجهود الجارية لتضافر برامج مؤسسات المنظمة وأنشطتها ذات الصلة في مجال التجارة وتوحيد المعايير والسياحة والعمل والإنتاجية والتمويل الإسلامي الاجتماعي الأصغر من شأنها أن تحقق مثل هذه النتائج الملموسة بما يتماشى مع أهداف المنظمة لتكامل الاقتصاد الإسلامي فضلا عن النمو والتنمية السريعين في دولها الأعضاء.

114- كما أنه من دواعي السرور الإشادة بدعم الدول الأعضاء وتعاونها سواء في شكل الانضمام المبكر لمختلف اتفاقات المنظمة متعددة الأطراف، أو التزامها بتمويل مشاريع المنظمة ذات الصلة. إلا أنه من الضروري أن نؤكد أهمية زيادة الملكية وتقديم الملاحظات الآنية حول مختلف مشاريع المنظمة وبرامجها من جانب الدول الأعضاء الموقرة.

## إدارة الشؤون الاقتصادية

8 أبريل 2015